**VIDEO 6**

**جلسة مناقشة تقرير لبنان الوطني الثالث**

**ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الانسان**

**كلمة الرائد عماد سلّوم**

**المديرية العامة لأمن الدولة**

**بيروت، في ١٨/١/٢٠٢١**

1. **في إنشاء قسم حقوق الإنسان:**

* بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠١٨، أنشئ قسم القانون الدولي وحقوق الإنسان لدى المديرية العامة لأمن الدولة، حيث كُلّف بمهام تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحقوق المشتبه بهم والموقوفين، وتأمين الرعاية الصحية لهم، وفقاً للقوانين الوطنية المرعية الإجراء، والمعاهدات والمواثيق الدولية التي انضمّ إليها لبنان، وبالتنسيق مع المؤسسات المحليّة والدولية العاملة في لبنان، ضمن مجال حقوق الإنسان، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئات المجتمع المدني، ومنها شيلد، وريستارت.
* من خلال القسم المذكور، عُدِّلت التعليمات الداخلية في المديرية العامة لأمن الدولة، الخاصة بغرف النظارة، بالإستناد الى قواعد الأمم المتحدة النموذجية في معاملة السجناء. ووُضعت لوائح بحقوق الموقوفين داخل النظارات، إضافة إلى صناديق للشكاوى، ورُبِطت هذه الأخيرة مباشرةً بقسم القانون الدولي وحقوق الإنسان.
* يقوم القسم بشكل مستمرّ، بتعميم التعليمات والقوانين المتعلّقة بحقوق الإنسان والموقوفين كالمادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، والقانون 62 (لإنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب)، والقانون 65 (لمعاقبة التعذيب)، والتشديد على التقيّد بها.

1. **في تكثيف التدريبات على حقوق الإنسان:**

* تنظّم المديرية العامة لأمن الدولة دورات لعناصرها الذين يقومون بمهام الضباط العدليين مساعدي النيابة العامة، لتدريبهم على التحقيق وحقوق الإنسان، وكيفية التعاطي مع الموقوفين.
* وعملت المديرية العامة لأمن الدولة على إدراج مادتي القانون الدولي، وحقوق الإنسان، في جميع برامج التدريب التي يخضع لها ضبّاطها وعناصرها.
* تتعاون المديرية مع مركز ريستارت لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، وذلك لإصدار مدونة قواعد سلوك خاصة بعناصر المديرية العامة لأمن الدولة.

1. **في مواكبة إجراءات مكافحة غلاء الأسعار والفساد:**

* وفقاً للصلاحيات التي أُعطيت لها بمرسوم إنشائها، تساهم المديرية في مجال مكافحة الفساد والحفاظ على الأمن الاجتماعي، من خلال تنظيم المحاضر العدلية، ومخابرة النيابة العامة ذات الصلاحية، أو إحالتها إلى المرجع المختصّ، حيث تم ضبط أكثر من 50 عملية تزوير مستندات وعملة وشيكات، وتوقيف أكثر من 50 شخص لمخالفتهم قانون الصيرفة وبيع العملة خلال العام المنصرم.
* تقوم المديرية بمؤازرة مختلف الوزارات، وخاصة وزارة الإقتصاد والتجارة، لقمع المخالفات والتجاوزات المتصلّة بالهدر والفساد والإحتكار في مختلف القطاعات التي تمسّ بالامن الاجتماعي والمعيشي للمواطنين، حيث تم فتح أكثر من 40 محضر تحقيق في مخالفات متنوعة، وتنفيذ 645 دورية مؤازرة لوزارات على مختلف القطاعات، خلال العام المنصرم.
* كما تقوم المديرية بمؤازرة مفتشي التفتيش المركزي، خلال قيامهم بعملهم الرقابي في إدارات الدولة، على كافة الأراضي اللبنانية، حيث تم ضبط حوالي 12 مخالفة في العام المنصرم تتنوع من هدر في البلديات الى بيع طوابع ورشاوى وتزوير مستندات في الدوائر العقارية وإخفاء مستندات رسمية .